أورن يفتاحئيل (*)

بين الكولونيالية والإثنوقراطية:

الأبارتهايد الزاحف في إسرائيل/ فلسطين

ملخّص

تحلل هذه المقالة المرحلة الحالية للجغرافيا السياسية لإسرائيل/ فلسطين، التي تسمى هنا بـ "الاندماج الظالم"، الذي يبدأ خلاله الاستعمار الصهيوني بالتراجع، فيما يطنطن القادة الإسرائيليون بدعمهم علنيا لدولة فلسطينية. تترافق هذه المرحلة مع ممارسات اضطهادية تزداد عمقا على جانبي الخطّ الأخضر، ومع موجات من العنف المتصاعد، ومع تكثيف العنصريّة في الخطاب وفي السياسة. وتحاجج المقالة بأن مزج هذه النزعات ينتهي إلى عملية تهدف إلى بناء "الأبرتهايد الزاحف"، الذي تقوم إسرائيل من خلاله بمأسسة تدريجية لأنماط متعددة من "الفصل وعدم المساواة" في الأراضي الواقعة بين نهر الأردن والبحر، إذ يتم حصر الفلسطينيين في غيتوات مجزأة، "سوداء" (محرومة من الحقوق)، و "ملوّنة" (مهمشة)، فيما يبقى الفضاء اليهودي في الأرض- كامل البلاد- منساباً ومتمكنا، ينحرف بالتدريج ويعمل تدريجيا على إلغاء الفصل بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية المهوّدة. إن الظهور التدريجي للاحتلال العدواني، والاستيطان الكولونيالي، والحكومة الإثنوقراطية، إضافة إلى الممارسات الديمقراطية الإثنية الانتقائية والليبرالية الاقتصادية والاستقطاب، كل ذلك يجعل إسرائيل/ فلسطين تمثل باضطراد نظام أبرتهايد.

"لقد تدبرنا في أن نخلق إجماعا قوميا حول مفهوم دولتين لشعبين"

(بنيامين نتنياهو، ٥ تموز ٢٠٠٩)[١]

إن هذا التصريح الأخير لرئيس الحكومة الإسرائيلية في توضيح إنجازات حكومته خلال المائة يوم الأولى لها، يجعل جميع مراقبي الصراع الصهيوني- الفلسطيني يفركون أعينهم غير مصدقين. هل يمكن أن يكون قائد الليكود المتعنت، ورافع لواء الدولة اليهودية، قد آمن الآن بحلّ الدولتين السلمي؟

* أستاذ الجغرافيا السياسية في "جامعة بن غوريون" في بئر السبع. المقال مترجم عن الانكليزية.

إن طرحي الأساس هو أن الحركات التي تبدو متناقضة، هي جزء من مرحلة تؤطّر حالة "لا دولتان ولا دولة واحدة". وهي تولّد عملية . اصطلحت على تسميتها "الأبرتهايد الزاحف" . غير معلنة، ولكنها عملية بناء تتمّ من خلالها مأسسة حدود ظالمة في علاقات الجغرافيا السياسية لليهود والفلسطينيين تحت النظام الإسرائيلي بين نهر الأردن والبحر. هذه العملية تفسر دمج الضفة الغربية المستعمرة، وقطاع غزة المحاصر، وإسرائيل، في نظام حكم واحد، يدار كليا من قبل الدولة اليهودية، التي يبدو أنها تكتسب بالتدريج سمات الأبرتهايد .

تلقي هذه المقالة الضوء على النقلة المفترضة للسياسة، بوضعها وسط الجغرافيا السياسية المتغيرة لإسرائيل/ فلسطين، حيث تتضح نزعتان متناقضتان: من ناحية، يعلن قادة صهيونيون عن دعمهم لسلام يقوم على دولة فلسطينية، مرفقين ذلك بحوادث انسحابات إسرائيلية من بعض المناطق، ومن ناحية أخرى، يستمرّ الإصرار على ممارسات كولونيالية واضطهادية تعمل على مزيد من تهويد الفضاء المتنازع عليه وترفض للفلسطينيين-على جانبي الخطّ الأخضر- تحقيق حقوقهم المشروعة[2].

إن طرحي الأساس هو أن الحركات التي تبدو متناقضة، هي جزء من مرحلة تؤطّر حالة "لا دولتان ولا دولة واحدة". وهي تولّد عملية -اصطلحت على تسميتها "الأبرتهايد الزاحف"- غير معلنة، ولكنها عملية بناء تتمّ من خلالها مأسسة حدود ظالمة في علاقات الجغرافيا السياسية لليهود والفلسطينيين تحت النظام الإسرائيلي بين نهر الأردن والبحر. هذه العملية تفسر دمج الضفة الغربية المستعمرة، وقطاع غزة المحاصر، وإسرائيل، في نظام حكم واحد، يدار كليا من قبل الدولة اليهودية، التي يبدو أنها تكتسب بالتدريج سمات الأبرتهايد. تبعا لذلك، فإن التصريحات المتكررة لقادة إسرائيل حول الدعم اللفظي لدولة فلسطينية، عملت على جعل هذه العملية الظالمة شرعية، بدلا من أن تقود إلى نهاية للاستعمار الصهيوني، وإلى حلّ للصراع.

فيما سبق، عرّفت النظام الإسرائيلي بأنه "إثنوقراطي" - حيث يسيطر المنطق الشامل للإثنوقراطية (وهو التهويد هنا) على كلّ الأقاليم، بالرغم عن الفروق بين أوضاعها القانونية والسياسية، مثل الاحتلال، والسيادة غير المقيدة للاستيطان، والحصار، والاستعمار الداخلي. وحجتي هنا تبني على هذا التحليل، لإظهار كيف أن تناقضات الإثنوقراطية توصل خلال الوقت إلى عملية تعمّق ظروف "الفصل واللامساواة" في إسرائيل/ فلسطين. في ظلّ هذه الأوضاع، يتمتع اليهود بحالات "انتظام" نسبي، وبسيطرة سياسية وقانونية، بينما يقسم الفلسطينيون إلى سلسلة من الجماعات الأولية، كلّ منها تحصل على "رزم" مختلفة ومتدنية من الحقوق والكفاءات. وفي ظلّ هذه العملية، يظل الفلسطينيون محصورين باضطراد داخل سلسلة من الغيتوات "السوداء" و"الملونة"، بينما يتواجد اليهود في مواقع مفتوحة نسبيا، في إسرائيل وفي الضفة الغربية المهوّدة على حدّ سواء.

آليات اللبرلة الاقتصادية والعولمة الإسرائيلية الأخيرة، التي أرست بعض الإمكانيات الديمقراطية، أثارت في الواقع وضع "المختلف وغير المتساوي" بتأثير إيجابي على الجماعات اليهودية أساسا، بينما استثنت الفلسطينيين عموما. وهكذا، في الوقت نفسه، وسعت هذه التغييرات تلك الفجوات التي تقوم على الإثنية (عرقية) والطبقية والإقليمية.

وقبل الخوض بشكل أعمق في المواضيع، من المهم أن نحدد بعض المصطلحات الأساسية.

إن "الأبرتهايد" يعني نظاما يتم فيه الفصل بين المجموعات بالقوة، والتعامل مع السكان على أساس تفضيلي تمييزي (شرعيا وواقعيا) بالاعتماد على قانون الدولة، وعلى قاعدة هوياتهم الجمعية. الأبرتهايد، كغيره من أنماط النظم مثل "الديمقراطية" و"الثيوقراطية" و"الدكتاتورية"، أصبح مصطلحا عاما، قد يختلف في التفاصيل (لكن ليس في المبدأ) مع أشهر النماذج في جنوب أفريقيا[3]. و"الإثنوقراطية" تعني نظاما تستولي فيه على الدولة جماعة قومية إثنية سائدة، وتستخدمها في تعزيز أجنداتها الإثنية السياسية والمتعلقة بالأرض، في الفضاء المتنازع عليه والموارد وبنى القوة. ومعظم الإثنوقراطيات تتسم ببعض الوجوه الشكلية لنظام حكم ديمقراطي. أما "الكولونيالية" فتعني عملية استيلاء، تقوم فيها دولة أو جماعة سائدة باقتحام الفضاء والموارد الخاصة بجماعات أخرى، بهدف استغلالها وإخضاعها، مع رفض الاعتراف بحق الجماعات في تقرير المصير والتحكم بالموارد[4]. وأخيرا، فإن وحدة تحليل النظام الإسرائيلي في هذه المقالة تغطي إسرائيل/ فلسطين بالكامل. يأتي

قد تقام دولة فلسطينية نتيجة للضغط الدولي، الذي تقوده إدارة باراك أوباما. مع ذلك، فإن التحليل الذي أقدّمه هنا يظهر أن مثل هذه الدولة لن تتمتع بالسيادة الكاملة ولا التواصل، فما هو مقترح من الدوائر الإسرائيلية والدولية، قد لا يحلّ الصراع الصهيوني- الفلسطيني لكنه سيكون جزءا من عملية "فصل عنصري" معدّلة.

ذلك لسبب بسيط هو أن التقويم الصادق لطبيعة أيّ نظام، يستلزم فحص المساحة الكلية التي يسيطر عليها.

نقلة إستراتيجية؟

خلال الخمسة عشر عاما الماضية، حدث تغير ملموس في الخطاب الذي يتبناه قادة إسرائيل تجاه إدارة الصراع الصهيوني- الفلسطيني وحلّه. جاء ذلك بعد عقود من الرفض العنيد لحقّ الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وفي إقامة دولتهم، ومن دعم للتوسع اليهودي في المناطق الفلسطينية المحتلة، والمناطق الفلسطينية داخل إسرائيل.

يبدأ الخطاب الجديد من استعداد [رئيس الحكومة الأسبق إسحق] رابين الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية و"الحقوق السياسية القومية الفلسطينية" التي تكرّست في اتفاقيات أوسلو، وفي كامب ديفيد باراك، وفي مفاوضات طابا من أجل دولة فلسطينية، إضافة إلى الانسحاب من لبنان. وقد أصبح التغير أكثر وضوحا عندما حظي بدعم قادة قوميين يمينيين مثل شارون وأولمرت ونتنياهو، بنوا سيرهم السابقة على تشجيع الاستعمار الصهيوني والعدوان العنيف في محاولة لتحقيق ما أسماه كيمرلينغ بشكل ملائم "التطهير السياسي" (politicide) للفلسطينيين[٥]. أما في السنوات الأخيرة، فقد غيّر هؤلاء القادة لغتهم (وليس بالضرورة أفعالهم دائما). على سبيل المثال، خلال سنوات حكمه كرئيس للحكومة، ٢٠٠٦-٢٠٠٩، سعى إيهود أولمرت للتفاوض مع إدارة عباس على حلّ دولتين، وفي دفقة من صراحة نادرة أعلن:

"إقامة دولة فلسطينية مصلحة إسرائيلية حيوية... والفشل في التوصل إلى حلّ سلمي وإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة قد يجرّ إسرائيل إلى صراع أبرتهايد على طريقة جنوب أفريقيا... مثل هذا السيناريو، كما قال، سوف يعني أن دولة إسرائيل قد انتهت[٦]".

كان هذا الموقف مدعوما من وزيرة خارجيته تسيبي ليفني، التي تقود الآن حزب كاديما، أكبر الأحزاب الإسرائيلية، وهو الحزب الذي ركزت حملته بقوة على أفق الدولتين في انتخابات ٢٠٠٩.

وفي وقت أقرب، كما أشير من قبل، عمد رئيس الحكومة الجديد/ القديم بنيامين نتنياهو- الذي ظلّ معارضا صلبا لسنوات- إلى تغيير الاتجاه، ووافق على إقامة دولة فلسطينية (منزوعة السلاح)[٧].

هذا التحول كان جليا بقوة خلال فترة حكم أريئيل شارون، ٢٠٠١-٢٠٠٥، وهو "الأب الروحي" للاستعمار اليهودي في الأراضي الفلسطينية، والقائد العسكري العديم الرحمة، المصمم على تدمير القومية والحقوق الفلسطينية. لاحظوا، على سبيل المثال، تصريحيه التاليين:

"تحت قيادتي لن تكون هناك تنازلات فارغة للفلسطينيين... ومصير نيتساريم وكفار داروم [أكثر المستوطنات انعزالا في قطاع غزة- الباحث] شبيه بمصير تل أبيب" (أريئيل شارون، ١١ كانون الأول ٢٠٠٢).

"من المستحيل الإبقاء على ٣٫٥ مليون فلسطيني تحت الاحتلال- أجل، إنه احتلال، وهو سيء لإسرائيل... إن السيطرة على ٣٫٥ مليون فلسطيني لا يمكن أن تستمرّ إلى الأبد" (أريئيل شارون، ٢٦ كانون الأول ٢٠٠٣).

هذان التصريحان- اللذان أطلقا في مدة زمنية قصيرة مدتها ١٢ شهرا- يشكلان تماما صدى وجهات نظر متعارضة حول نيات إسرائيل تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفوق ذلك- وبعكس معظم القادة الإسرائيليين- حوّل شارون نواياه إلى فعل ملموس، بقيادة انسحاب عسكري من طرف واحد، وبإخلاء ٢٥ مستوطنة يهودية في قطاع غزة وشمال الضفة الغربية. وكانت تلك هي المرة الأولى التي أجلت فيها إسرائيل طوعيا مستوطنين من أراض تعتبرها وطن اليهود، وهي، فلسطين/ أرض إسرائيل، بين نهر الأردن والبحر.

كيف يمكن النظر إلى هذا التحول؟ هل هذه التحركات من قبل سلسلة من رؤساء حكومة يمينيين، تسير نحو ممرّ السلام الذي طال انتظاره؟ هل نحن متوجهون الآن نحو نهاية الاستعمار الإسرائيلي، كجزء من حلّ الدولتين؟

إجابتي سلبية. حجتي في ذلك أن التحول الأخير واضح تماما،

وراء الاندفاع نحو التماسك والفصل، جاءت تحركات إسرائيل في الغالب مرتبكة ومتناقضة. من ناحية، تضمنت سياسات عدوانية مثل إقامة مواقع استيطانية جديدة تخلق "أسافين" بين التجمعات الفلسطينية المحلية، وتسريع توسيع المستوطنات اليهودية القائمة، وزيادة الممارسات البشعة "ضدّ الإرهاب" باستخدام إرهاب الدولة ضد المدنيين، وإقامة جدار الفصل الضخم وغير الشرعي في الضفة الغربية؛ إضافة إلى ثلاث سنوات من حصار غزة، وهجوم شديد التدمير على جنوب لبنان وغزة.

وهو يعرض ظهور مرحلة جيو- سياسة جديدة، ويبرز غياب أجندة "إسرائيل الكبرى". على أية حال، هذا التغير غير مؤهل للقيادة إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة في المدى المنظور، ولا دولة ديمقراطية واحدة بين الأردن والبحر. إنه يميل أكثر إلى تعميق عملية مأسسة واقع الأبرتهايد وإلى جعله شرعيا.

قد تقام دولة فلسطينية نتيجة للضغط الدولي، الذي تقوده إدارة باراك أوباما. مع ذلك، فإن التحليل الذي أقدّمه هنا يظهر أن مثل هذه الدولة لن تتمتع بالسيادة الكاملة ولا التواصل، فما هو مقترح من الدوائر الإسرائيلية والدولية، قد لا يحلّ الصراع الصهيوني- الفلسطيني لكنه سيكون جزءا من عملية "فصل عنصري" معدّلة.

هذا ليس أمرا حتميا، لأن دولة فلسطينية قابلة للحياة وكاملة السيادة كتطبيق للقانون الدولي وحقوق الفلسطينيين (دون التضحية بالحقوق الإسرائيلية المشروعة) يمكنها أن توصل المنطقة إلى الاستقرار. مع ذلك، فإن مسيرة سلمية كهذه تتطلب من الإسرائيليين والفلسطينيين، وخصوصا الإسرائيليين، أن يتعاملوا مع المواضيع الأساسية التي تشكل الصراع، مثل تداعيات النكبة، ومحنة اللاجئين، والقدس، والتحكم بالأرض، ومستقبل الفلسطينيين داخل إسرائيل. ولا يبدو من المحتمل أن توجد قوة سياسية، بما في ذلك أميركا، الشريك الإمبريالي لإسرائيل، وأوروبا المتردّدة، والدول العربية، تملك سلطة تدفع إسرائيل للتعامل مع هذه القضايا، وتوقف الانحدار نحو جغرافيا الأبرتهايد.

مرحلة جديدة

إن مخططات المرحلة الأخيرة في الجغرافيا السياسية للأرض معقدة، بما في ذلك إعادة التعديلات المدروسة، وبعض الانكماش في المشروع الكولونيالي الصهيوني، مع أشكال جديدة للسيطرة على فلسطين والفلسطينيين. المرحلة الجديدة تأتي بعد سنوات من التوسع الصهيوني الديموغرافي والمكاني الذي لم ينقطع، وهو يتمثل بالسماح للهجرة اليهودية فقط، والإدارة العسكرية الحازمة، وبناء أكثر من ٨٠٠ مستوطنة داخل أراضي إسرائيل، وأكثر من ٢٠٠ مستوطنة في الأراضي المحتلة، والمصادرة الهائلة للأرض، ومحاولات لا تنازل فيها لتهويد إسرائيل/ فلسطين بكاملها.

الانتقال إلى المرحلة الجديدة حدث تدريجيا، كرد فعل لسلسلة من الأحداث التي أبرزت عدم استقرار الزخم الكولونيالي السابق، مثل الانتفاضتين، و"الإرهاب الانتحاري" ضدّ المدنيين الإسرائيليين، وصعود حماس وحملة صواريخها من غزة، والضغوط المتزايدة على الاستعمار الإسرائيلي غير الشرعي، ضمن ظروف دولية تزداد عداء. وقد بدأت النخبة الإسرائيلية تدرك أن مزيدا من التوسع ومن الاضطهاد يجلب معه أثمانا أمنية واقتصادية واجتماعية، تتناقض مع الأجندات الشعبية المتزايدة للعولمة وتحرير الاقتصاد.

وفي ظل غياب إرادة حقيقية للمصالحة، سعت إسرائيل للسيطرة على إسرائيل/ فلسطين لتقليص العنف والثمن. وجاءت الإستراتيجيا الكلية في الفصل الأحادي الجانب والظالم، الذي أدى إلى خلق جغرافيات متوازية للفلسطينيين واليهود في الضفة الغربية، وإلى إخلاء غزة والتأكيد على التفرقة الظالمة داخل إسرائيل[٨].

وراء الاندفاع نحو التماسك والفصل، جاءت تحركات إسرائيل في الغالب مرتبكة ومتناقضة. من ناحية، تضمنت سياسات عدوانية مثل إقامة مواقع استيطانية جديدة تخلق "أسافين" بين التجمعات الفلسطينية المحلية، وتسريع توسيع المستوطنات اليهودية القائمة، وزيادة الممارسات البشعة "ضدّ الإرهاب" باستخدام إرهاب الدولة ضد المدنيين، وإقامة جدار الفصل الضخم وغير الشرعي في الضفة الغربية؛ إضافة إلى ثلاث سنوات من حصار غزة، وهجوم شديد التدمير على جنوب لبنان وغزة. وهذه التحركات وجدت لها صدى في تشديد السيطرة على المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، الذين تعرضوا لسلسلة من القوانين والسياسات العنصرية، لها أثر في "تقليص" وضعهم السياسي والمدني في الدولة اليهودية[٩].

أبارتهايد مكشوف.

من ناحية أخرى ف »ل ... سـ »خ » ٪ ك
) »ل سـ » ف) ك »ل م »ل سـ
م »ل »ل سـ ق م »لسـ »ل
ك ك م ق ل ل »ل سـ »سـ
م »ل » * »ل سـ م « ل ... م
مسـ »ل سـ »ل ف

ف ؟ » أراض من أملاك الدولة، واعترفت بعشر قرى بدوية (من ٤٥) لم يكن معترفا بها في النقب. وطبقا لاستطلاعات تتكرر، توافق نسبة ثابتة من اليهود على ضرورة حصول المواطنين الفلسطينيين على حقوق متساوية في الملكية الإسرائيلية، وأن على إسرائيل أن تتوصل إلى سلام مع دولة فلسطينية تقام حديثا على غالبية الأراضي المحتلة[١٠].

مع ذلك. وباستثناء الضغط الدولي المكثف. فإن التغيرات الأخيرة لا توفر أساسا كافيا لإنهاء الاستعمار الإسرائيلي، لأنها تقوم على حسابات تكتيكية وأحادية الجانب، بدلا من إيجاد طريق للمصالحة. الصهيونية تبقى حركة إثنوقراطية عميقة، تستند إلى رواية ذاتية البنية حول "الحقّ التاريخي" في جميع "أرض الميعاد" (فلسطين/ أرض إسرائيل)، وعلى أخروية الفلسطينيين الذين يعارضون حصرية ذلك الحق، وعلى نزع ملكيتهم. هذا يجعل غالبية اليهود غير قادرين على التعامل بجدية مع القضايا الرئيسة في الصراع، مثل دور إسرائيل في نكبة ١٩٤٨، الذي يبقى "نقطة أرخميدس" التي أقيم عليها النظام الإسرائيلي. إن رفض النكبة، الذي كان حجر الزاوية في الإثنوقراطية الإسرائيلية، من خلال تبرير التطهير العرقي وتدمير أكثر من ٤٠٠ قرية وبلدة فلسطينية، أصبح قيمة صهيونية أساسية، تغذّي "حقّ" اليهود في الاستمرار في استعمار فلسطين[١١]..

في ظلّ هذه الأوضاع السياسية والسيكولوجية، يمتنع يهود إسرائيل بشكل جدي من التعامل سياسيا أو أخلاقيا مع قضايا أساسية لها صلة بذلك، مثل محنة اللاجئين الفلسطينيين، ومستقبل القدس الشرقية، والحدود المعترف بها قانونيا، ووضع الفلسطينيين داخل إسرائيل. هذا الهروب مغلّف بالخطاب الصهيوني، من خلال استمرار التوسل إلى المخاوف الاجتماعية (وهي صادقة غالبا) من العنف ضد اليهود، ونموّ معارضة الاستعمار، وفي بعض الأوقات ذلك الخطاب اللاسامي لحماس والمنظمات الحليفة لها. كل هذه تغذي الذكريات الجماعية للهولوكوست، التي يجري التوسل لها، وكذلك بالتمثيل المشوّه لنوايا الفلسطينيين والعرب تجاه إسرائيل، لمنع نقلة أيديولوجية حقيقية. هذا الرفض وجّه إسرائيل لتبنّي خطوات تاريخية مهمة من

وعلى مستوى مفهومي أوسع، فإن النظم الإثنوقراطية تتواجد عموما في الأراضي المتنازع عليها، والتي تكيف القومية السائدة فيها جهاز الدولة من أجل مزيد من توسيع تطلعاتها. ومن الواضح أن هذه الأنظمة تميل إلى الإبقاء على بعض الإجراءات الديمقراطية، التي تطبق بشكل انتقائي على الجماعات تحت السيطرة.

طرف واحد تجاه الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، باستخدام الأمن بدلا من الوسائل السياسية. هذه الخطوات غير السوية ضخّمت الجدل المكاني والسياسي الذي ينتج ظروف الأبرتهايد.

الإثنوقراطية والديمقراطية

إن ظروف ما يشبه الأبرتهايد دائما ما تتطور على قاعدة من مؤسسات سياسية وثقافية موجودة من قبل. في إسرائيل، كانت الظروف سريعة التأثر إلى حدود التطور الذي منح الدولة نظاما إثنوقراطيّا مستمرا منذ زمن طويل، وتعاملا عنصريا موحدا مع الفلسطينيين الذين يعيقون الدافع إلى تهويد الدولة.

وعلى مستوى مفهومي أوسع، فإن النظم الإثنوقراطية تتواجد عموما في الأراضي المتنازع عليها، والتي تكيف القومية السائدة فيها جهاز الدولة من أجل مزيد من توسيع تطلعاتها. ومن الواضح أن هذه الأنظمة تميل إلى الإبقاء على بعض الإجراءات الديمقراطية، التي تطبق بشكل انتقائي على الجماعات تحت السيطرة، وتقيم الصورة الذاتية الديمقراطية بوضوح على

- إجازة المشروع الإثنوقراطي قانونيا في عيون جماعة الأكثرية، وفي بعض الدوائر الدولية.
- السماح للأقليات بالتحرك سياسيا، والتمتع بحقوق مدنية وسياسية مهمة (إن لم تكن متساوية).

لكن وسط شكليات ديمقراطية هشة، وربما جزئية، فإن الدول الإثنوقراطية ـ مثل إسرائيل ـ تمثل باستمرار الإخضاع الكولونيالي (الداخلي أو الخارجي) واستغلال الجماعات الضعيفة، التي تقاوم

الأمن بدل السياسة!

هذا النظام بالضرورة، بعنف في كثير من الأحوال. الجدلية غير المتسقة تميل إلى التأكيد على الهويات واستقطاب النظم المكانية والسياسية. ونماذج النظم الإثنوقراطية تضم كلا من صربيا، وأستونيا، ولاتفيا، وسيري لانكا، والسودان، وتركيا، وجنوب أفريقيا العنصرية، وأستراليا القرن التاسع عشر[١٢].

وبالرغم عن تاريخ الطرد، والصراع، والنصر، والاحتلال الكولونيالي، ما زالت إسرائيل تعتبر "ديمقراطية" من قبل معظم الباحثين والسياسيين والرأي العام. حتى أن الباحثين النقديين يستخدمون مصطلح "الديمقراطية الإسرائيلية"، غالبا مع صفات مكملة مثل "الديمقراطية المتخيلة" و"الديمقراطية الإثنية" أو "الديمقراطية المتصدعة"[١٣]. هذا الميل ينسحب على الوهم المستمر أن إسرائيل يمكن أن تعرّف كنظام متقن داخل الخط الأخضر، مع أنه النظام نفسه الذي يوطن مئات الآلاف من اليهود في المناطق الفلسطينية، ويفصلهم قانونيا ومكانيا عن السكان المحليين العرب.

إسرائيل الأصلية لديها ممارسات ديمقراطية، مثل الانتخابات الدورية (مع أنها ليست جامعة ولا حرّة)، وحماية الحقوق المدنية (لا الإنسانية) المهمة مثل حرية التعبير، وحرية الحركة والتجمع، والمساواة في النوع الإنساني (الجندر)، وحقوق المثليين؛ إضافة إلى وجود قضاء قويّ ومستقل تماما وإعلام مفتوح نسبيا، وغير ذلك. ومنذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، دخل المجتمع الإسرائيلي عملية لبرلة مهمة ترافق مع عملية خصخصة وعولمة زادت الالتزام بالمعايير الدولية وتدفق الاستثمار الأجنبي، وهو ما أتاح للإسرائيليين حريات اقتصادية وثقافية أوسع، ومكّنهم من تصوير أمتهم كأمة غربية، حرّة ومتقدمة[١٤].

على أية حال، فإن التأثير الإيجابي لهذه التغيرات ظلّ مقتصرًا في الأساس على اليهود، الذين، في المقابل، يستمرّون في إمداد النظام بالشرعية الحيوية، بينما يبقى الفلسطينيون إما في الهوامش أو منفيين عن اقتصاد العولمة والحكومة أو الثقافة. إضافة إلى ذلك، فإن

على أية حال، فإن التأثير الإيجابي لهذه التغيرات ظلّ مقتصرًا في الأساس على اليهود، الذين، في المقابل، يستمرّون في إمداد النظام بالشرعية الحيوية، بينما يبقى الفلسطينيون إما في الهوامش أو منفيين عن اقتصاد العولمة والحكومة أو الثقافة. إضافة إلى ذلك، فإن هذه التغيرات "الديمقراطية" لم تعدّل أكثر مظاهر النظام الإسرائيلي ظلما، مثل التهويد المستمر للأرض؛ وحرمان حوالي أربعة ملايين فلسطيني من حقوقهم؛ والدور المركزي لقوات الجيش والأمن؛ وسياسات الهجرة اليهودية فقط، والتهميش البنيوي الذي يطال ١ر٢ مليون مواطن فلسطيني في داخل إسرائيل.

هذه التغيرات "الديمقراطية" لم تعدّل أكثر مظاهر النظام الإسرائيلي ظلما، مثل التهويد المستمر للأرض؛ وحرمان حوالي أربعة ملايين فلسطيني من حقوقهم؛ والدور المركزي لقوات الجيش والأمن؛ وسياسات الهجرة اليهودية فقط، والتهميش البنيوي الذي يطال ١ر٢ مليون مواطن فلسطيني في داخل إسرائيل.

في ظل هذه الظروف، كيف يعمد معظم الباحثين إلى تصنيف إسرائيل كديمقراطية؟

إن التحليل النقدي قادر على تحديد الطريقة التي تحرف بها القوة توجه الخطاب الأكاديمي من خلال عدد من ممارسات التلاعب الأساسية من مثل:

- "نزع" الدولة الإسرائيلية من التاريخ، وذلك بتجاهل التحوّل الهائل خلال النكبة ١٩٤٧-١٩٤٨ كقاعدة للتأسيس محميّة بغيرة شديدة على النظام الإسرائيلي الحالي.
- "نزع" النظام الإسرائيلي من الجغرافيا، وذلك بتجاهل سيطرته على أربعة ملايين فلسطيني محرومين من حقوقهم، بينما يتلقى المستوطنون اليهود في الإقليم نفسه حقوقا مدنية وسياسية كاملة.
- القفز عن النشاطات الكولونيالية الجوهرية للنظام الإسرائيلي، التي ننتقل إليها الآن.

الزخم الكولونيالي

إن الزخم الكولونيالي التاريخي للنظام الإسرائيلي مهم على وجه الخصوص لخلق علاقات أبرتهايد، وهو لذلك يتطلب إسهابا.

تاريخيا، تطور الاستعمار الصهيوني عبر خمسة مراحل.

المرحلة الأولى، من أواخر القرن التاسع عشر حتى ١٩٤٧، يمكن تسميتها "استعمار البقاء" الذي هرب خلاله معظم اليهود إلى فلسطين كلاجئين، قبل الهولوكوست، وبشكل رئيس بعدها. في فلسطين، وبتنظيم من الصهيونية، وسع اليهود مساحة استيطانهم بشراء الأراضي وإقامة المستوطنات (التي سيطرت على ٥٪ فقط من الأرض)، وفي أثناء ذلك قاموا ببناء مؤسسات قومية وقوات مسلحة، كمؤسسات للدولة المستقبلية.

المرحلة الثانية، خلال حرب ١٩٤٧-١٩٤٨، وشهدت تأسيس دولة إسرائيل بعد رفض العرب قرار الأمم المتحدة حول التقسيم ومهاجمة الدولة الناشئة. وشهدت الحرب هزيمة فلسطينية من قبل إسرائيل، وكذلك الأردن ومصر، كما شهدت بداية النكبة التي طرد بسببها ثلثا الفلسطينيين من أراضيهم في عملية تطهير عرقي واضحة. وكما سبقت الإشارة، كانت تلك جدليا أهم مرحلة في فصول تشكيل النظام الإسرائيلي، الذي تأسس منذ ذلك الحين لحماية "الإنجازات" العسكرية والديمغرافية للحرب، مثل السيطرة على الأرض الفلسطينية خارج ما حددته الأمم المتحدة، وطرد غالبية عرب البلاد. وخلال هذه المرحلة قبلت إسرائيل في الأمم المتحدة وتأكدت شرعيتها الدولية. وفي الوقت نفسه تحوّل الفلسطينيون إلى أمة منقسمة ومهزومة. لقد فقدوا سيطرتهم على معظم أراضيهم داخل الجزء الإسرائيلي، وتفرّقوا بين ست دول، وتحوّلوا إلى أمة من اللاجئين، وباتوا غير قادرين على أن يقاوموا تهويد وطنهم.

المرحلة الثالثة (١٩٤٩-١٩٦٧) جسدت الاستعمار الداخلي، وخلالها دمرت المجتمعات المحلية العربية داخل إسرائيل، كما تمّ تهويد أراضيها. وقد منعت عودة اللاجئين، فصاروا مشتتين في مخيمات ودول أجنبية. وفي الوقت نفسه حدثت هجرات يهودية مكثفة، أساسا من اللاجئين، أو من الذين طردوا من أوروبا والعالم العربي، استقرّت في مئات من المستوطنات اليهودية، أقيم بعضها فوق أراض عربية سابقة. مشروع الاستيطان اليهودي لم

وفوق ذلك، وحتى بالنسبة للخطابات الإسرائيلية الداخلية، فإن المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، التي تقع خارج المناطق التي تعترف الدولة بالسيطرة عليها، أقيمت بصفتي مدنية ودائمة. إن ذلك يجعل من المستحيل فهم وجودها، كما هو معلن في إسرائيل، كجزء من الاحتلال العسكري المؤقت. ومع وجود الاستيطان المدني الكثيف، والسيطرة العسكرية الإسرائيلية، يستطيع الإنسان أن يلاحظ أن الفلسطينيين أصبحوا، دون رغبة، ودون تعمّد، مدمجين كمواضيع في الطبقة الثالثة من النظام. وفي الوقت نفسه، فإن لإسرائيل مصلحة دائمة في تقديم هذه الحالة على أنها "مؤقتة"، وفي المراوغة في ضرورة منح الفلسطينيين حقوقا مدنية كاملة.

يكن يهدف فقط إلى تجريد فلسطين من عروبتها، وإنما أيضا إلى بناء صهيونيّ للأمة، بالتركيز على الحداثة والتخطيط القومي. وخلال هذه الفترة، تأسست في إسرائيل ديمقراطية رسمية، بالرغم عن أن المواطنين الفلسطينيين جرى تركيزهم في جيوب محاصرة، ووضعوا تحت الحكم العسكري حتى ١٩٦٦.

المرحلة الرابعة (١٩٦٧ ـ ١٩٩٣) تبعت احتلال غزة والضفة الغربية، وشهدت مشروعا مكثفا للاستعمار برعاية الدولة. وقد بنيت أكثر من ١٠٠ مستوطنة يهودية، في انتهاك للقانون الدولي، تضمّ الآن حوالي نصف مليون يهودي، بما في ذلك القدس العربية المحتلة، التي ضمّت بشكل مغرض وغير قانوني إلى إسرائيل. خلال هذه الفترة أصبحت الروايات الدينية مركزية في تخيل المكان لدى كل من الأمتين، وفي تبرير تصاعد العنف. طبقا لذلك، فإن معظم المستوطنات اليهودية على الأراضي الفلسطينية جاءت مدفوعة بروايات دينية حول "العودة إلى الأماكن المقدسة"، بينما أخذت المقاومة الفلسطينية تستخدم الخطاب الإسلامي للدفاع عن أرضها ومواردها. واستمر التهويد أساسا من خلال إقامة عشرات مما يشبه الضواحي من المستوطنات اليهودية في المناطق العربية بالدرجة الأولى، مع استمرار الضبط الشديد للبناء العربي والسيطرة العربية على الأرض.

المرحلة الخامسة والحالية (١٩٩٣ ـ) كما وردت من قبل، تسجل النهاية المؤثرة للتوسع الصهيوني من خلال عملية "رعاية استبدادية". جغرافيا هذه المرحلة تتسم بإحراج كلّي مع تبريرات صغيرة. هذا أمر حيوي لفهم الإنتاج التدريجي لآليات الأبرتهايد التي تحاول أن "تكبح" مقاومة السكان الخاضعين لظروف جغرافية وسياسية غير مقبولة. وهذا الوضع يسمح ببروز الاستقطاب والآليات الراديكالية، مثل نجاح حماس في الانتخابات الفلسطينية في ٢٠٠٦ وسيطرتها على غزة في ٢٠٠٧، إضافة إلى نهوض حكومتين متشددتين لليكود، الأولى في ٢٠٠١ ثم في ٢٠٠٩.

الأبرتهايد الزاحف

لماذا ظهرت علاقات شبيهة بالأبرتهايد بشكل أكثر وضوحا في السنوات الأخيرة؟ لماذا دخلت الخطابات السياسية والقانونية في إسرائيل/ فلسطين؟ لماذا باتت التقارير الدولية وكبار المعلقين مثل جون دوغارد وديزموند توتو وجيمي كارتر مؤخرا في وصف النظام الإسرائيلي بأنه "ينحدر نحو الأبرتهايد"؟ إن التوقيت ليس مصادفة، لأنه يتوافق مع "حاجات" المرحلة الخامسة من الاستعمار اليهودي، كما وصف سابقا. وبمعايير مفهومية أوسع، فإن الأبرتهايد هو نظام يهدف إلى مأسسة العلاقات الإثنية/ العنصرية القائمة على السيطرة والاستغلال، وتثبيتها. وهذا على وجه الخصوص "ضروري" للقوة الحاكمة عندما يتباطأ الزخم الاستعماري، كما هو الحال مع إسرائيل. عند هذه النقطة من التاريخ، وحين تحاول المجموعة السائدة أن تقلص من ثمن السيطرة بينما تحافظ على التفوق السياسي والعسكري، يبدأ استعمال الممارسات الشبيهة بالأبرتهايد. ومع مرور الوقت، تصبح زيادة عدد هذه الممارسات "ضرورية" لمواجهة نضال المهمشين من أجل المساواة والحقوق. لذلك، فإن المرحلة الجيو- سياسية الحالية، التي يتمّ تفحص التوسع الإسرائيلي خلالها، وإبطاله، دون تغير في أيديولوجيا الدولة، تسمح بنهوض تدريجي لمأسسة النظم والممارسات في علاقات "الانفصال واللامساواة".

على أية حال، فإن تعريف "النظام الإسرائيلي" معقّد بسبب عوامل عدة، ليس أقلها الخلط بين الأرض المسيطر عليها من قبل النظام وحدود الدولة المعترف بها دوليا. لذلك أقوم بوصف "الأبرتهايد" كعملية، سيرورة، أكثر من وصفه كنظام دقيق التحديد

السيطرة: من الاحتلال المؤقت إلى الاستيطان الدائم.

للحكومة. وتحت ظروف السيطرة، يعتبر الاحتلال والتمييز المرافق له ضد الفلسطينيين، من قبل إسرائيل، وإلى حد ما من قبل القانون الدولي، أمرا "مؤقتا" وغالبا ما يتم تبرير ذلك بالأسباب الأمنية للمحتل العسكري. ومن الواضح أن "المؤقت" في الاحتلال، وما يوصف ذاتيا بأنه "حاجات أمنية"، مجرّد تلاعب بالقانون الدولي. ومع استمرار استخدامه في الخطاب العام من قبل النخبة الإسرائيلية ودفاعها، فإن قوته القانونية والسياسية تتضاءل.

وفوق ذلك، وحتى بالنسبة للخطابات الإسرائيلية الداخلية، فإن المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، التي تقع خارج المناطق التي تعترف الدولة بالسيطرة عليها، أقيمت بصفتي مدنية ودائمة. إن ذلك يجعل من المستحيل فهم وجودها، كما هو معلن في إسرائيل، كجزء من الاحتلال العسكري المؤقت. ومع وجود الاستيطان المدني الكثيف، والسيطرة العسكرية الإسرائيلية، يستطيع الإنسان أن يلاحظ أن الفلسطينيين أصبحوا، دون رغبة، ودون تعمّد، مدمجين كمواضيع في الطبقة الثالثة من النظام. وفي الوقت نفسه، فإن لإسرائيل مصلحة دائمة في تقديم هذه الحالة على أنها "مؤقتة"، وفي المراوغة في ضرورة منح الفلسطينيين حقوقا مدنية كاملة.

ممارسات التهويد المستمرة تستقطب أيضا علاقات داخل إسرائيل، وهي "تزحف" وتتجاوز المناطق الإسرائيلية، بالرغم عن العنف الأقل. وقد تمّ التعبير عن ذلك من خلال تطبيق مجموعة من نظم السيطرة التي تكبح حركة المواطنين الفلسطينيين وحريتهم الشخصية ووظائفهم والأرض والحقوق السياسية خلال العقد الماضي. وقد ترافق ذلك مع خطاب سياسي عنصري جديد ومفتوح، محمل بالتهديد بحرمان الفلسطينيين من مواطنتهم الإسرائيلية[١٥].

إن التأثير "الزاحف" وقع بقوة على البدو الفلسطينيين في منطقة النقب، الذين يناضلون ضد التهديدات المستمرة لمناطقهم المحلية فوق أراضي أجدادهم. وكجزء من مقاومة الاعتراف بالأرض وحقوق سكانها، ترفض الدولة أن تسمح للبدو بالخدمات الإنسانية الأساسية مثل الماء والكهرباء والطرق والمدارس. وكثيرا ما يستخدم عنف الدولة ضد البدو، مع هدم ٦٠٤ منازل غير مرخصة خلال فترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٨. في بعض النواحي المهمة إذن، فإن محنة البدو، وعدم شعورهم بالأمان، وظروفهم في القرى غير المعترف بها، أسوأ مما هي لدى إخوتهم في الضفة الغربية وغزة. إن ظروفهم توفر تذكيرا صارخا بممارسات التعدّي لما يشبه الأبرتهايد على جانبي الخط الأخضر.[١٦]

الغموض الذي يستحضر من صفة "الزاحف" يلمح إلى صعوبة أخرى في التعريف. وجود فروق قانونية وسياسية بين مختلف المناطق العربية تحت السيطرة الإسرائيلية، طبقا لذلك، فالضفة الغربية مصنفة رسميا بأنها تعيش تحت "احتلال عسكري" وقطاع غزة "منطقة معادية"، بينما المناطق الإسرائيلية عموما (وبصعوبة) تعرّف كديمقراطية رسمية، يحظى الفلسطينيون فيها بمجموعة من الحقوق القانونية المتساوية كأفراد (وإن كانت حقوقا غير جمعية).

على أية حال، وكما ذكر سابقا مما هو معروف بشكل واسع، فإن إسرائيل نفسها هي التي صممت هذه الحدود بين تلك المناطق، وبذلك أضعفت التمايز "الدقيق" بين أوضاعها القانونية ـ السياسية. لقد فرضت القانون الإسرائيلي والضمّ الواقعي على جميع المستوطنات اليهودية التي يغطي تهويدها الآن ٤٤٪ من الضفة الغربية. وإسرائيل مستمرة في التحكم بكلّ العناصر السيادية الأساسية في الضفة الغربية وغزة، مثل الهجرة وتسجيل السكان والاستيراد والتصدير وإدارة المياه والبنى التحتية للمواصلات والأرض وخطط التنمية والعلاقات الخارجية والاستثمار. وفي الوقت ذاته، فإن المواطنة العربية داخل إسرائيل أنزلت إلى الدرجة الثانية، واقعيا وقانونيا.

بوجود هذه الأوضاع، لم يعد من الممكن التمييز بين النظم المختلفة في إسرائيل/ فلسطين. إن قوة مركزية وحيدة ـ هي الدولة اليهودية ـ تسيطر كليا على الأرض. لذلك، وحتى نفهم طبيعة النظام الحالي بشكل أفضل، يمكننا أن نتفحص التفاوت في الحقوق والقابليات بين اليهود والفلسطينيين، وبين الفئات الفلسطينية المختلفة. من خلال ذلك، نستطيع التمييز بين المستويات المختلفة للظلم الإسرائيلي، وبين "حزم الحقوق" التي تستطيع أن تمارسها كلّ مجموعة، طبقا لتغير الجغرافيات وأوضاعها القانونية والمؤسساتية.

باستخدام هذا المنظور، تصبح عملية الأبرتهايد أوضح، ما

ولدى استخدام لغة الأبرتهايد في جنوب أفريقيا، يظهر أن إسرائيل خلقت ثلاثة "نماذج كبرى" من الأوضاع المدنية في المناطق التي تقع تحت سيطرتها: "البيض" (اليهود)، و"الملونون" (الفلسطينيون بالمواطنة الإسرائيلية) و"السود" (الفلسطينيون في المناطق المستعمرة/ المحتلة). وهذا بيان واضح لنظام "الأبرتهايد الزاحف" بين الأردن والبحر. إن الفروق سياسية وقانونية ومادية، وهي واضحة في كثير من حقول الحياة.

دامت إسرائيل "ترتّب" الجماعات الفلسطينية، وتمنحها أوضاعا مختلفة طبقا لمزيج من الإثنية والمكان، بينما يبقى اليهود متساوين في وضعهم المدني الكامل في جميع المساحة تحت السيطرة[١٧]. وقد قسّم الفلسطينيون إلى المجموعات الرئيسية التالية:

- الدروز[١٨]؛
- الفلسطينيون في مناطق في الجليل و"المثلث"؛
- فلسطينيو القدس؛
- بدو النقب؛
- الفلسطينيون الآخرون في الضفة الغربية؛
- الغزّيون.

يضاف إلى ذلك:

- اللاجئون المقيمون خارج السيطرة الإسرائيلية، ممن ترفض مزاعمهم حول حقوق الإقامة والملكية من قبل النظام.

تحت النظام الإسرائيلي، يقوم منطق التهويد بإسناد السياسات الإسرائيلية تجاه جميع هذه المجموعات، مع أنها يمكن أن تنضوي تحت وضعين عربيين رئيسيين - (أ) غير المواطنين من سكان المناطق الفلسطينية المحتلة؛ و (ب) مواطنو إسرائيل المهمشون. ومع أن المجموعتين تخضعان لسياسات التهويد، فإن الفرق في الموقف القانوني والتعرّض للظلم والعنف يخلق فرقا واضحا في فرص الحياة الفلسطينية، والوضع الاقتصادي، والقدرة على ممارسة الحقوق. هذه الفروق البنيوية يجب أن تدمج في فهم نظام "الفصل واللامساواة".

ولدى استخدام لغة الأبرتهايد في جنوب أفريقيا، يظهر أن إسرائيل خلقت ثلاثة "نماذج كبرى" من الأوضاع المدنية في المناطق التي تقع تحت سيطرتها: "البيض" (اليهود)، و"الملونون" (الفلسطينيون بالمواطنة الإسرائيلية) و"السود" (الفلسطينيون في المناطق المستعمرة/ المحتلة). وهذا بيان واضح لنظام "الأبرتهايد الزاحف" بين الأردن والبحر. إن الفروق سياسية وقانونية ومادية، وهي واضحة في كثير من حقول الحياة.

هناك مثالان صغيران سوف يوضحان النقطة.

لنأخذ أولا الوضع الاجتماعي الاقتصادي: كان معدل دخل الفرد اليهودي من مجمل الإنتاج في العام ٢٠٠٦ عشرة أضعاف المعدل في المناطق الفلسطينية المحتلة، وهو كذلك ضعف المعدل في المناطق الفلسطينية في إسرائيل. وفي حقل التخطيط يأتي التفاوت مشابها. ووصلت البطالة في الأراضي المحتلة من ٥٠-٦٠٪، بينما تتراوح بين ١٢-١٥٪ بين الفلسطينيين في إسرائيل، وحوالي نصف هذه النسبة بين اليهود. وحوالي ثلاثة أرباع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة يعيشون تحت خط الفقر، إذا ما قورنوا بحوالي ٥٨٪ بين الفلسطينيين في إسرائيل، و ١٧٪ بين اليهود[١٩].

وثانيا، في مناطق التعمير والبناء، يبدو التفاوت في الموقع مشابها. ففي منطقة C من الضفة الغربية، هناك واحدة فقط بين ١٤٩ منطقة محلية أقرت لها خطة تنظيمية العام ٢٠٠٨، وهي دون الخطة لا تستطيع البناء بشكل قانوني. وفي الوقت نفسه، تمّ هدم ١٦٢٦ منزلا بين ٢٠٠٠- ٢٠٠٨، وتمّ تلقي ٥٨٢٠ أمر هدم. وبطريقة مشابهة، وإن كانت أقل قسوة، تعاني نصف السلطات المحلية الفلسطينية داخل إسرائيل من نقص في إقرار خطة محلية، وهي كثيرا ما تكون موضع صراعات تخطيطية، وغياب للتطوير، وهدم واسع للبيوت. وفي العام ٢٠٠٠، ذكر تقرير غازيت أنه توجد في مناطق إسرائيل الوسطى والشمالية ٢٢٠٠٠ بناية غير مرخصة في السلطات المحلية الفلسطينية، و١٦٠٠٠ بناية في ضواحيها اليهودية. إزاء هذه الأوضاع، عانى العرب من ٨٠٠ هدم للمنازل في العقد الماضي، مقارنة بـ ٢٤ عملية هدم بين اليهود. هذه الممارسات غير المتكافئة تم استعراضها مؤخرا من خلال مصير ٦٢ سلطة محلية جديدة صغيرة ("مزارع عائلية") أقيمت في منطقة النقب دون إقرار خطط لها. وبالرغم عن الاستئنافات التي قدمتها جماعات حقوق الإنسان وجماعات البيئة ضد تلك المنشآت، تمّ تشريعها جميعا عند

فلسطينيون على مدخل الغيتو.

إعادة النظر من خلال قانون جديد أقر في العام ٢٠٠٩ . وفي الوقت نفسه، كما ذكر آنفا، فإن البدو في النقب، الذين يسكنون في أراضي أجدادهم، عانوا من هدم ٦٠٤ من بيوتهم بين ٢٠٠٠-٢٠٠٨ [٢٠].

جغرافيا الغيتو

إن الجغرافيا حيوية لأن عملية الأبرتهايد الزاحف تعتمد بشكل كبير على سياسات وممارسات تستلزم سلسلة من الاستيطان الشاذ، والأرض، والتطوير، وحدود للسياسات الديمقراطية والتعليمات. وترتفع نسبة الفلسطينيين إلى ٤٨٪ من السكان بين الأردن والبحر، لكنهم يسيطرون على ١٥٪ من الأرض، بينما تسيطر الجماعات اليهودية والسلطات الإسرائيلية على الباقي، ومن ضمنها المتنزهات العامة، والأراضي الفارغة والمصادر الطبيعية. وداخل الخط الأخضر يبدو غياب المساواة صادما بشكل أوسع: تصل نسبة الفلسطينيين إلى ١٨٪ من عدد السكان، لكنهم يسيطرون على أقل من ٣٪ من الأرض. وفي العام ١٩٤٧، كان اليهود الأفراد والمؤسسات يسيطرون على ٥٪ فقط من فلسطين التاريخية، أو ٧٪ مما أصبح إسرائيل.

كنتيجة، فإن جغرافيا الفلسطينيين تحولت إلى سلسلة من الجيوب الغيتوية التي بقيت مجمّدة إلى حدّ كبير منذ العام ١٩٤٨. وفي الوقت نفسه، وسّع اليهود مساحة تواجدهم كثيرا، وتمتعوا بحرية السكن، والإقامة والسفر عبر الأكثرية المطلقة للأرض. وهنا أيضا، توزعت جغرافيا إسرائيل/ فلسطين على ثلاثة أنماط رئيسة للبيئة الإثنية- السود والملونون والبيض. والغيتوات السوداء توجد أساسا في غزة والضفة الغربية، وغالبا ما تدار بقسوة وعنف، كما أن إقامة الناس فيها تتعرّض لكبح في الحركة وقيود في التطور. والغيتوات السوداء مقسمة داخليا بقيود متعسفة جدا تتماشى مع "متطلبات" المستوطنات اليهودية والأمن.

الغيتوات الملوّنة، حيث يسكن معظم المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل والقدس الشرقية، فيها حدود "ألطف" ولكنها حاسمة أيضا في قضايا الحقوق في الأرض وفي احتمالات تطور سكانها. وعلى سبيل المثال، فإن الفلسطينيين في إسرائيل يواجهون صعوبات كبيرة في الانتقال من مساحات غيتواتهم بسبب القيود على شراء الأرض ونقص التسهيلات التعليمية والثقافية والدينية في المناطق خارج جيوبهم. والنقطة الأساسية في تحويل المناطق العربية إلى غيتوات ليست فقط منزلتهم الدنيا مقارنة باليهود، وإنما هي أيضا منع التحرك فيما بينهم. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك، الحظر الأخير للزواج بين فلسطينيين من الأراضي المحتلة وفلسطينيي إسرائيل. ومعظم الحدود، وليس أقلها الخط الأخضر، تطبق على الفلسطينيين فقط، بينما يتحرّك اليهود عبرها بحرّية.

بالعكس من ذلك، فإن "الفضاءات البيضاء"، حيث يعيش معظم اليهود، تظهر بتنوعات من الأشكال والنماذج التي لا يدخل تصنيفها في موضوع هذه المقالة. ومن المهم القول إنها جميعا موجودة في المناطق اليهودية الواسعة نسبيا والواضحة جيدا (التي تظهر بيضاء في الخريطة) لأن الدولة تقوم بكلّ كفاءة بتهويد جميع الفضاءات التي يعيش فيها اليهود. وهم يتمتعون بحرية الحركة والحقوق المشابهة. إنه الزيّ الشرعي والجغرافي للفضاء اليهودي بين الأردن والبحر، الذي يصل الفضاءات العربية المتنوعة تحت النظام ذاته. السلطات المحلية اليهودية مفتوحة نسبيا، مع بعض الحدود التي تنطلق من داخلها، أساسا لمنع الفلسطينيين من الدخول، وفي بعض الحالات منع اليهود "غير المرغوب فيهم" (من أعضاء الطبقات "الدنيا" أو المهمشين أو أصحاب الهويات "التي تنطوي على تهديد"، مثل المزراحي المتشدّد والروسي، وخصوصا الجماعات المتدينة). وقدرة اليهود على الإقامة وشراء الأرض في جميع مناطق إسرائيل/ فلسطين مصانة بقانون الدولة وبالممارسة والسياسة.

بنظرة شاملة، تبدو عملية "الأبرتهايد الزاحف" كما لو أنها ولدت خلال خلق "فضاء لطيف" لليهود في معظم مناطق إسرائيل/ فلسطين وخارج ذلك (عن طريق العولمة والتطوير)، بينما جاء الفضاء الفلسطيني "خشنا"، من خلال الجيوب والتجزئة. ولتذكير القارئ، فمع أن جذور هذا النظام تعود إلى التطهير العرقي والاستيطان ومصادرة الأرض، أواخر أربعينيات القرن الماضي، إلا أن الضغط المكاني شدّد ذلك بوضوح ودقة، خلال الفترة التي أعلنت فيها

إسرائيل استعدادها للسلام والدولة الفلسطينية.

ما وراء "الأبرتهايد الزاحف"

إن الخطاب السياسي المتغير في دعم الدولة الفلسطينية يملك شيئا من الإمكانية لتحريك الجغرافيا السياسية في فلسطين/ إسرائيل نحو السلام والمصالحة. على أية حال، فإن مراجعة دقيقة للآليات السياسية والجغرافية التي تقف وراء النقلة اللفظية، تكشف أنها تحركت كثيرا لشرعنة إستراتيجيا "الاندماج الظالم"، التي تستطيع إسرائيل خلالها أن تعيد ترتيب إستراتيجياتها وتكنولوجيات استعمارها وسيطرتها على الفلسطينيين. يبدو التوسع اليهودي وكأنه ينتهي، لكنه في الواقع يتحول إلى "سياسات غيتوية" تستمرّ في رفض تخصيص حقوق قانونية ومتساوية للفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر. وكما ورد سابقا، فإن مجموعة السياسات الجديدة، والخطاب، والقوانين جميعا قد توحدت لخلق نظام جيو- سياسي أفضل وصف له هو أنه "الأبرتهايد الزاحف". وهو نظام ظالم جدا، ومخالف للقانون الدولي، ويشيع المعاناة، والانفجارات الدورية للعنف.

هذا المأزق يستلزم تفكيرا جديدا من أجل تفهم أفضل لتحول النظم الكولونيالية والإثنوقراطية إلى الأبرتهايد. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يلفت الانتباه إلى الإمكانية القانونية والسياسية لتحديد "الحالة المؤقتة": إلى أي مدى تستطيع إسرائيل أن تتحمل الطبيعة "المؤقتة" للاحتلال، دون أن يعلن عنها دوليا كدولة عنصرية؟ هذا السؤال أساسي ويجب أن يكون مركزيا في البحث المستقبلي حول الموضوع.

وفوق ذلك، فقد يرغب الباحثون في التحقيق في الأنماط المختلفة من نظم الأبرتهايد، بالانحراف إلى التفاصيل، لا في المبدأ، من خلال تجربة جنوب أفريقيا. في هذا الاتجاه، يبدو أن الأبرتهايد الذي ينشأ في إسرائيل/ فلسطين يقوم على تصنيفات إثنية وقومية ودينية، لا على تصنيفات "عنصرية" (لون البشرة). ما الذي ينتج عن هذه الظاهرة من اختلاف سياسي أو أخلاقي؟ هل تمثل إسرائيل النموذج الصربي لسياسة الأبرتهايد أكثر من تمثيلها العنصرية المركبة لجنوب أفريقيا؟ وعلى صلة بذلك- ما الفرق الذي يحدث من أجل حلّ الصراع، ما دام وجود دولة إسرائيل مدعما قانونيا بموقف الأمم المتحدة؟

إضافة إلى ذلك، فإن تقاطع الهوية والطبقة شديد الخطورة، والباحثون قد يتمنون أن يسألوا- ما هي الصلة بين الفصل التعسفي في "ما يشبه الأبرتهايد" الحالي، وتسارع الخصخصة والعولمة في الاقتصاد في إسرائيل/ فلسطين؟ وما هو الدور الذي تلعبه الاقتصاديات الأميركية والأوروبية في العملية؟ وما هي تداعيات الاستيراد الهائل للعمالة الأجنبية كبديل للفلسطينيين؟ وكيف تستطيع عملية الأبرتهايد أن تتغذى على تراكم رأس المال لدى نخبة وطنية صغيرة؟ وأخيرا: هل لحصر الفلسطينيين في غيتوات تأثير في اقتصاد مواز، وفي غيتو سياسيّ لإسرائيل نفسها في الشرق الأوسط؟

سياسيا، تستطيع عدة رؤى أن تترابط لحلّ المأزق. مقاربتي تدعو إلى إعادة تفحص جدّي لثنائية قومية اجتماعية تقدمية، كنظام جديد محتمل لمستقبل إسرائيل/ فلسطين. الثنائية القومية يمكن التلاؤم معها في أوضاع سياسية مختلفة وموازين، من ضمنها ما هو مدني أو عام، وما هو وطني أو دولي. أنا أرى أن كونفيدرالية إسرائيلية- فلسطينية (باحتمال أن تقود إلى فيدرالية)، ذات اقتصاد مشترك، وعاصمة رئيسة، وحدود مفتوحة، مع تسوية عادلة للاجئين الفلسطينيين، يمكن أن تكون الأكثر ملاءمة. النقاشات حول هذه الخيارات بدأت داخل ساحات ثقافية وسياسية متطورة في إسرائيل/ فلسطين، وهي نقاشات قابلة للتوسع في المستقبل القريب، كما أنها قد تزرع بذورا ثقافية وسياسية لسلام حقيقيّ وعادل لمستقبل هذه الأرض الممزقة.

هوامش

١ أنظر : http://www.nrg.co.il/online/1/ART1/912/102.html; and - http://www.israelpolicyforum.org/blog/israeli-reactions-netanyahus-bar-ilan-speech

حتى نكون واثقين، فقد أضاف نتنياهو في حديثه سلسلة شروط قريبة من الاستحالة لإقامة الدولة الفلسطينية، مثل تجريدها من السلاح، والاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، ورفض حق العودة للفلسطينيين، وقدس يهودية موحدة، وإقامة حدود قابلة للدفاع عنها. معظم المعلقين الفلسطينيين والمسؤولين رفضوا عرض نتنياهو فورا.

٢ بسبب ضيق المساحة، فإن الحساب الحالي لا يمكن تجنب اختصاره الشديد، مع أنني أحيل القراء الراغبين إلى مجموعة من المصادر الأكثر عمقا.

٣ تناظر الأبرتهايد بات يستخدم باضطراد في التعريف التحليلي للدول العنصرية حول العالم، مثل الأنظمة في صربيا وإيرلندا الشمالية والسودان وأميركا. أنظر على سبيل المثال: ريتشموند أ. ٢٠٠٥. الأبرتهايد العالمي: اللاجئون والعنصرية والنظام العالمي الجديد. لندن:

٤ من أجل بحث شامل للأبرتهايد، أنظر: غريغوري د. وآخرون (٢٠٠٩) قاموس الجغرافيا الإنسانية، لندن: وايلي . بلاكويل؛ بيلي، ف. (محرر) ٢٠٠٨، قاموس بلاكويل للعلوم السياسية، لندن: بلاكويل؛ ومن أجل الجدل حول 'الإثنوقراطية'، أنظر أيضا: . يفتاحئيل، أو. وغانم أ. (٢٠٠٥)، 'فهم النظم الإثنوقراطية: سياسات الاستيلاء على الأرض المتنازع عليها'، الجغرافيا السياسية، مجلد ٢٣ : ٤ : ٦٤٧ . ٦٧٦ (النص العبري في الدولة والمجتمع، ٢٠٠٥، مجلد ٤، ٧٦١ . ٧٨٨).

٥ كيمرلينغ ب. ٢٠٠٥. الانتحار السياسي: سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين، لندن: زد بوك؛ وانظر أيضا: وايزمان. ي. (٢٠٠٧)، الأرض الفراغ: العمارة الإسرائيلية في الاحتلال، لندن: فيرسور؛ هيلا ج. (٢٠٠٨)، أين الآن بالنسبة لفلسطين؟: موت حلّ الدولتين؟ لندن: زد بوك؛ لنتين، ر. (محرر ٢٠٠٨)، التفكير بفلسطين، لندن: زد بوك؛ يفتاحئيل أو. ٢٠٠٦، الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين: فيلادلفيا، بنبرس.

٦ أنظر : http://www.cbsnews.com/stories/2007/11/29/world/main3552151.shtml

٧ أنظر: http://www.israelpolicyforum.org/blog/israeli-reactions-netanyahus-bar-ilan-speech.

٨ أنظر: Gordon, N. 2008. Israel's Occupation, Los Angeles: University of California Press.

٩ حول السياسات الإثنوقراطية في إسرائيل، أنظر: يفتاحئيل، أو. ٢٠٠٨، 'الفضاء الذي ينكمش للمواطنة الإثنوغرافية في إسرائيل' في: بينين، ج. وستون ر. (محرران) الصراع من أجل السيادة، ستانفورد يونيفيرستي برس، ١٦٢ . ١٧٥؛ يفتاحئيل أو. ٢٠٠٩، 'انتخابات الأبرتهايد الديمقراطية: تحليل الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٩' مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ٣٨، عدد ٣، (ربيع ٢٠٠٩) ومجلة الدراسات الفلسطينية، (مجلد ٢٠، عدد ٧٧، شتاء ٢٠٠٩، بالعربية).

١٠ من أجل طبيعة هذا الخطاب المشوه، أنظر: ليفين م. ٢٠٠٩، السلام المستحيل، لندن: زد بوك؛ غرينبيرغ آي. ٢٠٠٩ السياسة والعنف في إسرائيل/ فلسطين: الديمقراطية ضد الحكم العسكري، روتليدج: لندن؛ ميتال ي. ٢٠٠٥، السلام البالي: إسرائيل، فلسطين، والشرق الأوسط، بودلر: لين رينر.

١١ من أجل معلومات حول الرأي العام في موضوع الحرب والسلام من قبل مصادر فلسطينية وإسرائيلية، أنظر: http://www.palestine-pmc.com/details.asp?cat=3&id=512 http://www.dispute.tau.ac.il/index.php?option=com_content&view=article&id=51&Itemid=69&lang=en

١٢ أنظر: يفتاحئيل، أو. وغانم، أ. (٢٠٠٤)، 'فهم النظم الإثنوقراطية: سياسات الاستيلاء على الأرض المتنازع عليها' ، الجغرافيا السياسية، مجلد ٢٣: ٤ ٦٤٧. ٦٧٦.

١٣ لمزيد من التغطية المكثفة للجدال حول طبيعة الديمقراطية الإسرائيلية، أنظر: يفتاحئيل، ٢٠٠٦: فصل ٤ ؛ غرينبيرغ، ٢٠٠٩ ؛ روحانا، ٢٠٠٧.

١٤ أنظر: رام، أ. ٢٠٠٨. عولمة إسرائيل. تل أبيب: ريسلينغ.

١٥ من أجل تفصيلات حول السياسات الجديدة، أنظر المواقع المنظمة جيدا لكل من عدالة ومدى الكرمل ومساواة. http://www.adalah.org/eng/; and http://www.mada-research.org; http://www.mossawacenter.org/

١٦ من أجل معلومات حول السياسات تجاه البدو ونضالهم، أنظر تسجيلات (المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها) www.rcuv.net

١٧ بين الجماعات اليهودية فروق إثنية وطبقية ودينية مهمة، تؤثر كثيرا على مواطنتهم. مئات الآلاف من 'اليهود الإثنيين'، معظمهم من الاتحاد السوفييتي وأثيوبيا، مصنفون دينيا أنهم 'غير يهود' مع تأثير سلبي على وضعهم المدني. على أية حال، ففي الأساس، تعتبر المواطنة الإسرائيلية رسميا موحدة ومتساوية.

١٨ يميز الدروز مؤسساتيا واقتصاديا مقارنة ببقية العرب بسبب خدمتهم العسكرية وقبولهم للصهيونية؛ والبدو في النقب يمنع عنهم حق امتلاك أراضي أجدادهم، وهم لذلك موضوع سياسات قاسية وتحكم في عشرات من القرى 'غير المعترف بها' وسبع 'بلدات مركزية' مخططة؛ أنظر: يفتاحئيل (٢٠٠٦: فصل ٩).

١٩ أنظر تقارير سيكوي السنوية: http://www.sikkuy.org.il/english/reports.html

٢٠ معلومات عن الضفة الغربية من بيمكوم (٢٠٠٨) المجال الممنوع، أنظر: http://www.bimkom.org/publicationView.asp?publicationId=140؛ معلومات عن أراضي إسرائيل، أنظر: غازيت، س. (٢٠٠٤) تقرير عن اللجنة الوزارية الداخلية لفحص البناء غير القانوني في إسرائيل (له تحديث، عبري)؛ معلومات عن البناء لدى البدو وهدم البيوت.